

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرقم: ٤٩/م
التاريخ: ١٤٣٦/٦/١٨ هـ

بِعْنَانَ اللَّهِ تَعَالَى

نَحْنُ سَلَمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعْد

مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ

بِناءً عَلَى الْمَادِهِ (السَّبْعِينَ) مِنَ النَّظَامِ الْاَسَاسِيِّ لِلْحُكْمِ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠/٤)

بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبِناءً عَلَى الْمَادِهِ (الْعَشِيرَينَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوَزَّارَاءِ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣/٤)

بِتَارِيخِ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وَبِناءً عَلَى الْمَادِهِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ

رَقْمِ (٩١/٤) بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبِعْدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (٢٤/٥١) بِتَارِيخِ ١٤٣٤/٧/٣ هـ.

وَبِعْدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الْوَزَّارَاءِ رَقْمِ (٢٨٧) بِتَارِيخِ ١٤٣٦/٦/١٧ هـ.

رَسَّمْنَا بِمَا هُوَ آتٍ:

أولاً : الموافقة على نظام منتجات التجميل، بالصيغة المرافقـة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية

المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



قرار رقم : (٢٨٧)
وتاريخ : ١٤٣٦/٦/١٧

الْمُلْكُ لِلْعَرْبِ بِنْيَةً لِلسُّعُودِ
جَمِيعُهُ لِلْوَزَارَةِ
الْأَمَانَةِ الْعَارِفَةِ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣١٨٩٩ و تاريخ ٢٤/٨/١٤٣٤هـ ، المشتملة على خطاب الهيئة العامة للغذاء والدواء رقم ٣١٠/٢٠١٤٣١/٨/٢٠١٤٣١هـ ، في شأن مشروع نظام منتجات التجميل .

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه .

وبعد الاطلاع على المحاضر: رقم (٤٢١) وتاريخ ١٤٣٢/١٣/٢٠١٤٣٢هـ ، ورقم (١) وتاريخ ١٤٣٥/١/١، ورقم (٤٦٤) وتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٥هـ ، ورقم (٨٨) وتاريخ ٢/١٢/١٤٣٦هـ ، ورقم (٤٢٢) وتاريخ ١٣/١٠/١٤٣٢هـ ، ورقم (٤٦٥) وتاريخ ٥/٦/١٤٣٦هـ ، والمذكرتين : رقم (٤٢٢) وتاريخ ١٣/١٠/١٤٣٢هـ ، ورقم (٤٦٥) وتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٥هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٤/٥١) وتاريخ ٢/٧/١٤٣٤هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٤٤) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٤٣٦هـ .

يقرر

الموافقة على نظام منتجات التجميل ، بالصيغة المرفقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرفقة لهذا .


رئيس مجلس الوزراء



الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

نظام منتجات التجميل

المادة الاولى:

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني الموضحة
أمامها، ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

- ١- النظام: نظام منتجات التجميل.
 - ٢- اللائحة: اللائحة التنفيذية للنظام.
 - ٣- الهيئة: الهيئة العامة للغذاء والدواء.
 - ٤- المجلس: مجلس إدارة الهيئة.
 - ٥- الرئيس: الرئيس التنفيذي للهيئة.
 - ٦- المنتج التجميلي: أي منتج يحتوي على مادة أو أكثر معد لاستخدامه على الأجزاء الخارجية من جسم الإنسان، وتشمل الجلد والشعر والأظافر والشفاه، أو على الأجزاء الخارجية من الأعضاء التناسلية، أو الأسنان، أو الأغشية المبطنة للتجويف الفموي؛ لأغراض التنظيف، أو التعطير أو الحماية، أو لإبقاءها في حالة جيدة، أو لتغيير مظهرها وتحسينه، أو لتغيير رائحة الجسم وتحسينه.
 - ٧- الإدراج: قيد المنتج التجميلي في سجل منتجات التجميل بعد إجازته من الهيئة.
 - ٨- المدرج: الشخص من ذوي الصفة الطبيعية أو المعنوية الذي يقيد المنتج التجميلي باسمه لدى الهيئة.
 - ٩- المصنع: المنشأة المحلية التي يصنع فيها المنتج التجميلي.
 - ١٠- أسس التصنيع الجيد (GMP): جزء من تأكيد الجودة بأن المنتج التجميلي يتم إنتاجه بطريقة سليمة وبالجودة نفسها ويحسب المعايير المتتبعة التي تناسب الغرض من استخدامه.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الْمُكَلِّفُ الْعَرَبِيُّ الْسُّعُودِيُّ
هِيَ بِإِذْنِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
هِيَ بِإِذْنِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ جَلِّسَ الْوَزَّاعُ



المرقم :
التاريخ : / / ١٤٣٦
المرفات :

١ - المستودع: المكان المرخص من الهيئة المعهود تخزين المنتج التجميلي وتوزيعه والاتجار به.

٢ - المختبر: المختبر الذي تستعين به الهيئة لتحليل وفحص منتجات التجميل.

٣ - التداول: المراحل التي يمر بها المنتج التجميلي حتى وصوله إلى المستهلك، بما في ذلك استيراده وتصديره وتصنيعه وتحضيره وتركيبه ومعالجته وتعبئته وتغليفه وتجهيزه وتخزينه ونقله وحياته وتسويقه وتوزيعه وعرضه للبيع، وبيعه وتوزيعه بالمجان.

٤ - السحب: الإجراء أو التدبير الذي تقوم به الهيئة لسحب المنتج التجميلي من الأسواق.

٥ - الاستدعاء: الإجراء أو التدبير الذي يتخذ المدرج من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من الهيئة لاستعادة حياة المنتج التجميلي غير المأمون للمستهلك، أو المخالف لهذا النظام، ومنع تداوله.

٦ - المنتج المغشوش: المنتج التجميلي الذي تم عمداً تغيير محتواه أو هويته أو مصدره، سواء احتوى على المكونات نفسها أو على مكونات خاطئة، أو مواد ملوثة، أو كان دون مكونات.

٧ - المنتج الفاسد: المنتج التجميلي الذي تغيرت صفاته الفيزيائية أو الكيميائية أو محتواه الجرثومي.

٨ - الإعلان: أي بيان - سواء كان مكتوباً أو مسموعاً أو مرئياً أو غير ذلك - يهدف إلى الترويج لمنتجات التجميل أو بيعها أو تسويقها بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

المادة الثانية:

تطبق أحكام هذا النظام على منتجات التجميل ومصانعها ومستودعاتها، وعلى تداولها والاتجار بها.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٣٥
المرفات :

المَّمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَّا تَعْلِيَّةُ الْجَبَرِ الْمَعْلُوِّ الْفُرَزَاءُ

المادة الثالثة:

تصدر الهيئة اللوائح الفنية والمواصفات القياسية لمنتجات التجميل ومصانعها واشتراطات العاملين فيها.

المادة الرابعة:

تحدد الهيئة المواد المحظورة والمواد المقيد استخدامها في منتجات التجميل، وتنشرها على موقعها الإلكتروني.

المادة الخامسة:

تحتحق الهيئة من مطابقة منتجات التجميل للوائح الفنية والمواصفات القياسية والاشتراطات التي اعتمدتها، ولها أن تستعين بشركات متخصصة للتحقق من ذلك.

المادة السادسة:

لا يجوز استيراد أو تداول المنتج التجميلي في المملكة إلا بعد إدراجه لدى الهيئة والحصول منها على شهادة إدراج وفق الضوابط والشروط التي تحددها اللائحة.

المادة السابعة:

يتقدم لطلب الإدراج المصنوع أو الشركة المنتجة للمنتج التجميلي أو من يفوض منهما وفقاً للإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة.

المادة الثامنة:

تبت الهيئة في طلب الإدراج خلال خمسة عشر يوماً من استكمال متطلباته، وتصدر شهادة بالإدراج، وفي حالة الرفض أو عدم البت تبين الهيئة أسباب ذلك.

المادة التاسعة:

يكون المدرج مسؤولاً عن الآتي:

١ - مأمونية المنتج التجميلي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤
المرفات :

المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هَيْئَةُ الْجَبَرَاءِ بِجَلْسِ الْوَزَارَةِ

- ٢- لا يسبب المنتج التجميلي أي ضرر بصحة المستخدم تحت الظروف العادية للاستخدام وفقاً لإرشادات الاستخدام والتخلص منه الموضحة في بيانات الملصق التعريفي للمنتج.

المادة العاشرة:

يجب على المدرج الالتزام بما يأتي:

- ١- إبلاغ الهيئة في حال حدوث ضرر سببه المنتج التجميلي أو حدوث خطأ في تصنيعه أو عند استدعائه في أي بلد.
- ٢- الاحتفاظ بملف معلومات المنتج التجميلي وتقديمه إلى الهيئة عند طلبه.
- ٣- إبلاغ الهيئة عن أي تعديل يتم على المنتج التجميلي.
- ٤- توثيق بيع المنتج التجميلي بالجملة.
- ٥- إبلاغ الهيئة عن أي إساءة استخدام للمنتج التجميلي.

المادة الحادية عشرة:

يجب أن يحتوي كل منتج تجميلي على بيانات أو ملصق تعريفي وفقاً لما تحدده

اللائحة.

المادة الثانية عشرة:

تشير الهيئة على موقعها الإلكتروني قائمة بالمنتجات التجميلية المدرجة في سجل المنتجات التجميل.

المادة الثالثة عشرة:

يجب الحصول على ترخيص فني للمصنع من الهيئة وفقاً للمطلبات والشروط التي تحددها اللائحة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المَّوْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
هَيْئَةُ الْجَنْبَرَاءِ بِجَلْسِ الْفَرَزَاءِ

الرقم : / /
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :

المادة الرابعة عشرة:

يتم الحصول على الترخيص الفني للمصنع وفقاً للإجراءات الآتية:

- ١ - يقدم طلب للهيئة وفقاً للمطلبات والشروط التي تحددها اللائحة، وتبت الهيئة في الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من استكمال متطلبات الحصول على الترخيص. وفي حالة الموافقة على الطلب تصدر الهيئة وثيقة تفيد بالموافقة المبدئية، وفي حالة رفض الطلب توضح أسباب ذلك.
- ٢ - تصدر الهيئة الترخيص للمصنع بعد حصول صاحب الطلب على الموافقات الازمة من الجهات المختصة، والتأكد من تطبيق المصنع لأسس التصنيع الجيد (GMP) للمنتج التجميلي الذي تعتمده الهيئة.

المادة الخامسة عشرة:

يجب أن يكون للمصنع مدير فني سعودي متفرغ تماماً وفقاً لما تحدده اللائحة.

المادة السادسة عشرة:

يلتزم المصنع بإبلاغ الهيئة عن أي تغيير فيه أو في منتجاته أو المعلومات التي قدمها، ولا يجوز تشغيل المصنع في غير ما رخص له.

المادة السابعة عشرة:

لا يجوز للمصنع أن يبدأ تسويق المنتج التجميلي إلا بعد إدراجه.

المادة الثامنة عشرة:

يلتزم المصنع بتطبيق أسس التصنيع الجيد (GMP)، وللهيئة التأكد من ذلك كلما دعت الحاجة، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.



يُشَفِّعُ لِلْأَخْرَى الْجَمِيعَ



المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هَيْثَمُ الْجَبَرِيُّ بِنْ جَلِيلُ الدَّوَّارُ

الرقم :
التاريخ : ١٤ / /
الرفقات :

المادة التاسعة عشرة:

يجب الحصول على ترخيص للمستودع من الهيئة، وفقاً للمتطلبات والشروط التي تحددها اللائحة.

المادة العشرون:

مدة الترخيص للمصنع أو المستودع خمس سنوات قابلة للتجدد.

المادة الحادية والعشرون:

لا يجوز الإعلان عن المنتجات التجميلية أو الترويج لها قبل إدراجها، وتخضع الدعاية والإعلان للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة.

المادة الثانية والعشرون:

مع عدم الإخلال باختصاصات وزارة الصحة المنصوص عليها في نظام المؤسسات الصحية الخاصة ونظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية؛ تتولى الهيئة الرقابة والتفتيش على مصانع منتجات التجميل ومستودعاتها وأماكن بيعها وإرسالياتها وشحناتها.

المادة الثالثة والعشرون:

إذا رأت الهيئة أن المنتج التجميلي يؤثر على الصحة العامة فعليها التحذير منه بالطرق التي تراها مناسبة.

المادة الرابعة والعشرون:

إذا ثبت للهيئة أن المنتج التجميلي غير آمن أو مضر بالصحة أو غير مدرج فعليها اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية:

١ - إلغاء إدراجها.

٢ - حظر تداوله.

٣ - سحبه أو استدعاؤه.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَتُّهُجَرَاءِ بِهِجَرَاءِ هِيَلِسِ الْوَزَارَاءِ



الرقم : / /
التاريخ : ١٤٣٥
المرفات :

٤ - تعليق تداوله لمدة تحددها الهيئة.

المادة الخامسة والعشرون:

إذا شكت الهيئة في أن المنتج التجميلي قد يكون مخالفًا لأحكام هذا النظام أو لائحته، فيجوز لها تعليق تداوله لمدة تحددها الهيئة.

المادة السادسة والعشرون:

إذا قررت الهيئة سحب المنتج التجميلي أو استدعائه فيلتزم المدرج بالقيام بذلك، وإذا لم يقم بسحبه أو استدعائه خلال المدة التي تحددها الهيئة، فعليها سحبه وإتلافه - بحسب الأحوال - على حسابه وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة السابعة والعشرون:

لا يجوز تداول منتج تجميلي أعلنت الهيئة إلغاءه أو حظره أو سحبه أو استدعائه أو تعليق تداوله.

المادة الثامنة والعشرون:

يجوز لمفتشي الهيئة أخذ عينات من المنتجات التجميلية لفحصها وتحليلها وفق الضوابط والشروط التي تحددها اللائحة.

المادة التاسعة والعشرون:

يتولى موظفو - يصدر بتهم قرار من الرئيس - ضبط مخالفات أحكام هذا النظام ولائحته، وتكون لهم صلاحيات وسلطات الضبط الجنائي.

المادة الثلاثون:

يجب على المسؤولين والعاملين في الأماكن المراد تفتيشها تمكين مفتشي الهيئة من أداء عملهم وعدم إعاقةهم، وتقديم جميع التسهيلات والمعلومات والوثائق والعينات المطلوبة.



يُنْهَا الْحِكْمَةُ الْجَيْلَانِ

الْمُكَلَّفُ بِالْعِدْلِ الْسَّعُودِيَّةُ
هِيَ بِالْمُخْبَرِ بِمِنْصَبِ الْوَزَارَةِ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٤٣
المرفات :

المادة الحادية والثلاثون:

يُعد مخالفًا لأحكام هذا النظام كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب فعل أو أكثر من

الأفعال الآتية:

- ١- خداع أو غش في المنتج التجميلي.
- ٢- تداول منتجًا تجميلياً مغشوشاً أو فاسداً أو منتهي الصلاحية أو مخالفًا لبياناته المدرجة.
- ٣- استعمال معلومات غير صحيحة للترويج للمنتج التجميلي، سواء عليه أو في الدعاية له.
- ٤- أدخل إلى المملكة عبوات أو أغلفة لمنتج تجميلي معين بقصد الغش.
- ٥- صنع أو طبع أو حاز أو باع أو عرض عبوات أو أغلفة لمنتج تجميلي معين بقصد الغش.
- ٦- قدم إلى الهيئة معلومات غير صحيحة متعلقة بالمنتج التجميلي.
- ٧- استورد أو صدر أو أعاد تصدير أو صنع أو سوق أو باع أو خزن أو عرض المنتج التجميلي لحسابه أو لحساب غيره بالمخالفة لأحكام هذا النظام أو لاثحته.
- ٨- حال دون تأدية مفتشي الهيئة لأعمال وظائفهم في التفتيش والضبط، سواء بمنعهم من دخول المصنع أو المستودع أو محل بيع المنتج التجميلي، أو منعهم من الحصول على عينات منه.

المادة الثانية والثلاثون:

في حالة ضبط أي مخالفة لأحكام هذا النظام ولا تحته يتم التعامل مع المنتجات

التجميلية المضبوطة على النحو الآتي:

- ١- التحفظ عليها والمستندات المتعلقة بها عند الاقتضاء.
- ٢- أخذ عينات للتحليل إذا اقتضى الأمر.
- ٣- إتلاف المنتجات الفاسدة.
- ٤- إتلاف المنتجات المغشوشة.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الوقت :
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :



المُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَةُ الْجَبَرِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ الْوَزَارَاتِ

٥- إتلاف المنتجات غير المدرجة.

المادة الثالثة والثلاثون:

تتم عملية الإتلاف من قبل لجنة أو أكثر تشكل لهذا الغرض، وتحدد اللائحة كيفية تشكيل اللجنة وآلية عملها، على أن يتحمل المخالف تكاليف عملية الإتلاف.

المادة الرابعة والثلاثون:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من خالف أيًّا من أحكام هذا النظام أو لائحته بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

١- غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال.

٢- إغلاق المصنع أو المستودع إلى حين تصحيح المخالفة.

٣- إلغاء ترخيص المصنع أو المستودع.

٤- السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات.

وتجوز مضاعفة العقوبة عند تكرار ارتكاب المخالفة.

المادة الخامسة والثلاثون:

١- يصدر المجلس جدولًا يتضمن تصنيفًا للمخالفات والعقوبات المقررة لها.

٢- تتولى الهيئة النظر في المخالفات الإدارية وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة (الرابعة والثلاثين) من هذا النظام - عدا عقوبة السجن - وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها المجلس.

٣- تحيل الهيئة المخالفات التي تشكل جرائم وفقاً لما نصت عليه المادة (الحادية والثلاثون) من هذا النظام إلى هيئة التحقيق والادعاء العام؛ للتحقيق والادعاء فيها واتخاذ الإجراءات النظامية لإحالتها للمحكمة المختصة.





الْمُسَلَّكَةُ الْعَرِبِيَّةُ السَّعْوَدِيَّةُ

هُنَّا كُلُّ الْمُتَبَرِّعِينَ بِجَلْسِ الْوَزَارَاءِ

الرقم : / / التاريخ : / / ١٤٢٦ المفاتيح :

٤- للهيئة الحق خلال فترة التحقيق أو المحاكمة أن تغلق المصنع أو المستودع مؤقتاً لمدة محددة أو إلى حين انتهاء فترة تصحيح المخالفات.

٥- للهيئة نشر قرار العقوبة على نفقة المخالف.

المادة السادسة والثلاثون:

١- يشكل المجلس لجنة أو أكثر لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة على أن يكون من بينهم مستشار نظامي على الأقل؛ للنظر في التظلم من قرارات العقوبات التي تصدر من الهيئة.

٢- يجوز التظلم من قرار العقوبة الذي يصدر من الهيئة أمام اللجنة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ قرار العقوبة، على أن تبت اللجنة في التظلم خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً.

٣- في حالة عدم صدور قرار من اللجنة خلال المدة المحددة في الفقرة (٢) أو صدور قرار لا يقبل به المخالف؛ يجوز له التظلم من القرار أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار أو مضي المدة المحددة للبت في التظلم أمام اللجنة.

٤- بحدد المجلس احراءات أعمال اللجان ومكافآت أعضائها.

النهاية السابعة والثلاثين

يصدر المجلس اللائحة التنفيذية لهذا النظام، ويعمل بها من تاريخ العمل به.

النهاية والثلاثون

يُعمل بهذا النظام بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



